

الإمارات تحتفي بالمرأة بالسياسة الوطنية للتمكين 2023 - 2031





أبوظبي: "الخليج:

أطلقت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، رئيسة الاتحاد النسائي العام، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية "أم الإمارات"، السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023-2031، بناءً على قرار مجلس الوزراء، بمناسبة يوم المرأة الإماراتية لعام 2023 تحت شعار "نتشارك للغد". وجاءت السياسة ترجمة لرؤية سموها في تحقيق مشاركة المرأة العادلة والشاملة للتأثير في جميع المجالات وتعزيز

جودة الحياة في المجتمع، لتقدم إطار عام ومرجعي وإرشادي لمتخذي القرار في مؤسسات الحكومة الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يضمن تعزيز جهود تمكين وزيادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقالت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك: "لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها على يد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، تحولات كبرى وسريعة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما في مجال النهوض بقضايا المرأة ومشاركتها المجتمعية وحظي تمكين المرأة أيضاً باهتمام خاص من قبل المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، طيب الله ثراه، وكذلك باهتمام لأمحدود من صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، وأخيه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، وأخيه سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، وإخوانهم أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات. وأضافت سموها أن تبوأَت المرأة الإماراتية مكانة فريدة ومرموقة في كافة قطاعات المجتمع ومفاصل الدولة وأضحت دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به في مجال التنمية البشرية ومؤشرات التنافسية العالمية وخاصة مؤشرات ردم فجوة النوع والتي تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة بفضل السياسات المراعية لتمكين المرأة من أن تحتل المرتبة الأولى "بين الدول العربية والمرتبة 68 بين دول العالم في مؤشرات التنافسية العالمية في عام 2022".

وأوضحت سموها: "لقد استطاع الاتحاد النسائي العام منذ تأسيسه في 27 أغسطس 1975 من تقديم العديد من المبادرات والمشاريع والبرامج الموجهة لخدمة المرأة، حيث انطلقت مسيرته من رؤية ثابتة تقوم على رسالة وأهداف واضحة وضعت بعناية فائقة تلبي احتياجات المرأة وتتناغم مع مئوية 2071 لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة واستراتيجية حكومة أبوظبي 2030 في دعم جهودهما لإعداد المرأة القادرة على خدمة وطنها والحفاظ على مكتسباته، وذلك في سبيل تحقيق أعلى مستوى من الرعاية والحماية وتحقيق العدالة والمشاركة الفعالة

التطوير والتنمية

تابعت سموها: "تعد الإستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2002 والإستراتيجية الثانية لتمكين وزيادة المرأة 2015-2021 من أبرز المبادرات التي أطلقها الاتحاد النسائي العام، وها نحن الآن، نطلق سياسة وطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للأعوام 2023-2031، إن سباق التطوير والتنمية الذي تشهده الدولة، دفعنا لأن نعمل على تقييم الإستراتيجية 2015-2021 بما يمكننا من رفع سقف طموحاتنا في مجال الارتقاء بوضع المرأة الإماراتية، لقد كشفت لنا المراجعة الشاملة للإستراتيجية الثانية 2015-2021 إن الإنجازات التي تحققت على كافة الصعد فاقت التوقعات ولم تشكل التحديات إعاقة أمام طموحاتنا بل مكنتنا من التفكير بشكل منهجي على طرح وسائل وطرائق أسهمت في تذليلها لنصل إلى مستويات جعلت العالم ينبهر بما تحققت للمرأة الإماراتية من مكاسب وإنجازات في فترة قصيرة من عمر الدول".

وأوضحت سموها: "انطلاقاً من ذلك، يظل الاتحاد النسائي العام ملتزم بتحقيق رؤيته في تحقيق المبادئ العشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسين عاماً والأهداف الإستراتيجية لحكومة إمارة أبوظبي، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات الحكومية الاتحادية والمحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية لنساهم في جعل دولة الإمارات العربية المتحدة في مصاف الدول المتقدمة في مجال تمكين المرأة

السياسة الوطنية

تضمنت التوجهات الرئيسية للسياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023 - 2031، أولاً: بناء أسر مترابطة متماسكة وداعمة

لتعزيز دور المرأة في المجتمع، التي تفرعت منها 8 توجهات وهم: وضع برامج لتعزيز التماسك الأسري ودعم قيام المرأة بدورها في الأسرة، وضمان توافر والوصول إلى الشبكات دعم مجتمعية للمرأة للتعامل مع التحديات ومتطلبات الحياة، وضمان توافر الخدمات الخاصة بمتطلبات الحياة بصورة موثوقة وآمنة وسهلة وتراعي خصوصية المرأة والأسرة، ودعم دور ومسؤوليات أولياء الأمور لأصحاب الهمم من المتعلمين من خلال تصميم مناهج وتجارب تعليمية مناسبة.

إضافة إلى تعزيز الصحة النفسية للمرأة في مواجهة المتغيرات المجتمعية وتمكين حصولها على خدمات العلاجية والاستشارية والتأهيلية النفسية، واستمرارية وتطوير وتقديم برامج الصحة الوقائية والعلاجية الخاصة بالمرأة التي تتناسب مع احتياجاتها الحالية والمتوقعة، وتطوير مرافق عامة وخاصة رياضية تتناسب مع اهتمامات المرأة في الرياضة وتمكين استخدامها بما يراعي احتياجات وخصوصية المرأة، وإنشاء مراكز لحماية المرأة والأطفال المعنفين وتطوير وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة من المراكز القائمة

سوق العمل

فيما يمثل التوجه الرئيس الثاني في إدماج المرأة في سوق العمل والقطاعات المستقبلية بصورة متوازنة تراعي أدوارها واحتياجاتها، والذي تفرع منه 4 توجهات وهم: زيادة فرص العمل القائمة على أنظمة عمل تتواءم مع الأدوار المختلفة للمرأة، وتطوير وتطبيق أنظمة ومعايير وممارسات استرشادية لبيئة العمل المثالية للمرأة، وضمان تفعيلها وتشجيع سوق العمل على تبنيها ودعم تأسيس المرأة مشاريع مبتكرة ضمن القطاعات المستقبلية واستدامة تلك المشاريع بما يتناسب مع طبيعة التحديات التي تواجهها في سوق العمل ودورها الحالي، وبناء ثقافة مجتمعية تثق بإمكانيات المرأة وتدعمها وتمكنها للقيام بدورها السياسي والاقتصادي

تطوير القدرات

أما التوجه الرئيس الثالث هو تطوير القدرات وتعزيز المهارات المستقبلية لدى المرأة، والذي تفرع منه 4 توجهات وهم: "تطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الفتيات وربات المنازل والعاملات الراغبات في ذلك، وتوفير التعليم المستمر واكتساب المهارات المستقبلية والتدريب المهني والتقني للمرأة، وتشجيع ودعم تطوير مؤهلات وبرامج أكاديمية للتجارة والتقنيات الرقمية تستهدف المرأة، وتطوير وتوفير برامج لمختلف المهارات الحياتية الداعمة للمرأة وتعزيز جودة حياتها"

البيئة التشريعية

تشتمل التوجهات الرئيسية الممكنة للسياسة الوطنية لتمكين المرأة على توجهاً يتضمن الأول تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة والممكنة لجودة حياة المرأة، والذي تفرع منه 3 توجهات وهم: تصميم قوانين وتشريعات ولوائح تنظيمية استباقية وتطوير القائم منها وفق السيناريوهات المحتمل حدوثها فيما يخص التمييز ضد المرأة، وضمان انفاذ القوانين والتشريعات الخاصة بحماية المرأة من العنف والاعتداء والتمييز في العمل والأسرة، وتطوير القوانين والتشريعات واللوائح الاتحادية والمحلية التي تدعم حصول المرأة على منافع اجتماعية

العمل المؤسسي

أما التوجه الثاني فيتمثل في تعزيز العمل المؤسسي والشراكات على المستوى الوطني والدولي، والذي تفرع منه 5 توجهات وهم: "ضمان توافر البيانات الوطنية بحسب الجنس ومشاركتها مع الجهات المعنية بما يدعم اتخاذ القرارات، ودعم تأسيس إطار إحصائي متكامل للمرأة وإجراء الدراسات لتوجيه السياسات العامة والبرامج المعنية، وتعزيز

وتطوير العلاقات والشراكات مع الهيئات والمنظمات الإقليمية فيما يخص مجال تمكين المرأة وتحقيق التوازن، وضمان تبني نهج تشاركي في العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق الأجندات الداعمة للمرأة والتي "تعتمدها الدولة، وتعزيز التكامل في الأدوار ضمن القطاع العام المعني بالمرأة وحوكمة شؤونها

تعزيز التنافسية

تسعى السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2023-2031) إلى تعزيز تنافسية الدولة في المؤشرات العالمية وخاصة فيما يتعلق بتقليص الفجوة بين الجنسين ومن هذا المنطلق ولأغراض التخطيط الإستراتيجي للسياسة، فقد تم الاستناد إلى مؤشرات الفجوة العالمية بين الجنسين 2022 الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي لإجراء المقارنات المعيارية لمعرفة التصنيف والترتيب العالمي لدولة الإمارات العربية المتحدة

العمل الجاد

يؤمن الاتحاد النسائي العام بدوره الراسخ في دولة الإمارات العربية المتحدة باعتباره الآلية الوطنية التي تقود وترعى مسيرة تمكين المرأة من خلال العمل الجاد والدؤوب مع كافة الجهات المعنية لتقليص فجوة النوع، وبالتالي رفع المرتبة العالمية لتنافسية الدولة بهذا المجال وفي أهم القطاعات المحورية الخاصة بتقدم أية دولة وهي الصحة والتعليم والاقتصاد والسياسة، الأمر الذي تنبع معه أهمية السياسة الوطنية لتمكين المرأة. ويعي الاتحاد النسائي العام بضرورة ربط كل ذلك بخطة تنفيذية وطنية بمؤشرات أداء محددة قابلة للقياس والتقييم مع كافة المؤسسات لتؤطر وترسخ لصنع القرار والتشريع والإجراءات والممارسات والمبادرات والبرامج والأنشطة الدائمة الممنهجة والداعمة للمساواة الجندرية بكافة المجالات وعلى مستوى الدولة، مما سيضمن تنفيذ الأهداف الرئيسية والأهداف الفرعية لهذه السياسة مع ربط كل ذلك بخطة تفصيلية لمتابعتها وتقييمها

مواطن القوة

جاءت السياسة الوطنية للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2023-2031) بعد الانتهاء من عملية تقييم وقياس الأثر المتحقق وتحديد مواطن القوة وفرص التطوير الممكنة لتمكين المرأة الإماراتية في الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة (2015-2021).

وقد حققت الإستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة الإماراتية 2015-2021، التي أطلقها الاتحاد النسائي العام، بتوجيهات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك "أم الإمارات"، جملة من الأهداف الكبرى بمسيرة المرأة الإماراتية، التي عززت من قوة تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة في ملف دعم وتمكين المرأة، بعد أن تم إعدادها وفق أحدث المناهج في التخطيط الاستراتيجي التنموي بإجمالي 518 محصلة.

ووزعت هذه المحصلات على 153 مشروع، 174 مبادرة، و191 دراسة، بمشاركة 155 جهة وطنية، تضمنت 33 جهة اتحادية، 72 جهة محلية، 12 مؤسسة مجتمع مدني، 6 جهات شبه حكومية، 21 جهة من القطاع الخاص، 11 جهة من التعليم العالي"، إذ حققت الجهات المحلية أعلى نسبة من الأهداف والتي بلغت 38.8% بواقع 127 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي، فيما أحرزت مؤسسات المجتمع المدني نسبة بلغت 28.4% بواقع 93 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي، كما حققت الجهات الاتحادية نسبة بلغت 24.5% بواقع 80 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي، وقد حقق القطاع الخاص نسبة بلغت 8.3% بواقع 27 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي

أهداف 9

ساهمت حزمة المشاريع والمبادرات والأهداف التشغيلية والتي قدمتها الجهات الحكومية بالدولة ومؤسسات المجتمع

المدني والقطاع الخاص في تحقيق 9 أهداف من أهداف التنمية المستدامة، والتي اشتملت على 83 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي داعم لتحقيق الهدف التنموي للصحة الجيدة والرفاه، و79 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي لتحقيق الهدف التنموي التعليم الجيد، و167 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي في تحقيق الهدف التنموي المساواة بين الجنسين. إضافة إلى 42 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي في تحقيق الهدف التنموي العمل اللائق ونمو الاقتصاد، و81 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي للحد من أوجه عدم المساواة، و10 مشاريع ومبادرات وأهداف تشغيلية لتحقيق الهدف التنموي مدن ومجتمعات محلية مستدامة، و5 مشاريع ومبادرات وأهداف تشغيلية لتحقيق الهدف التشغيلي الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، و75 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي لتحقيق الهدف التنموي للسلام والعدل والمؤسسات القوية، و23 مشروع ومبادرة وهدف تشغيلي لتحقيق الهدف التنموي في عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.

وتم اتباع منهجية تشاركية في إعداد السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة للفترة 2023-2031، تتلخص في المراحل التالية: "تقييم وقياس الأثر المتحقق وتحديد مواطن القوة وفرص التطوير الممكنة لتمكين المرأة للخطة 2015-2021، وعمل تقييم شامل للخطة 2015-2021 وبناءً على المخرجات والنتائج تم وضع السياسة الوطنية لتمكين المرأة 2023-2031، والعمل مع الشركاء الإستراتيجيين من خلال وضع الأهداف الرئيسية والفرعية والمبادرات والمؤشرات وقياس الأثر بما يتسق مع الاحتياجات الفعلية والتطلعات المستقبلية للمرأة الإماراتية".

خبراء مختصين

تم تكليف فريق من الخبراء المختصين للعمل على إعداد السياسة الوطنية لتمكين المرأة للفترة 2023 - 2031، الذي قام بالاطلاع على النظام الأساسي للاتحاد النسائي العام وتقاريره الدورية السنوية، والاطلاع على أعماله وخدماته تم توزيعها (IDA) الموجهة للفئات المستفيدة، وقام بالتقييم المؤسسي الداخلي باستخدام أداة تقييم مؤسسي عالمية على مسؤولي الإدارات المختلفة بالاتحاد كما تمت مقابلتهم جميعاً كل على حده. وكذلك تمت مقابلة الجمعيات الأعضاء في الاتحاد النسائي العام.

فيما تم الاستناد في إعداد السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة 2023 - 2031 إلى جانب نتائج تحليل واقع المرأة على جملة من المرتكزات على النحو التالي: "دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ورؤية حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 2071، والمبادئ العشرة لدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الخمسين عاماً، وإستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، وإستراتيجيات الحكومات المحلية، ووثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي، ومنهاج عمل بيجين، وأهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف رقم 5، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، وإستراتيجيات النهوض بالمرأة العربية، ومؤشرات التنافسية العالمية".

ويتطلب تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيقاً فعالاً، بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة في الإطار الزمني المحدد، تحديد المسؤوليات وآليات التنفيذ والمتابعة، والتشبيك الإيجابي مع المؤسسات المعنية، باعتبار أن السياسة تقدم إطاراً مرجعياً للمؤسسات العاملة في الدولة الاتحادية والحكومات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص كل في مجال اختصاصه بما يوفر ويضمن متطلبات الحياة الكريمة والأمن للمرأة وفق أفضل المعايير والممارسات.

ويعتبر الاتحاد النسائي العام وبالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس الوزراء، والأمانة العامة للمجالس التنفيذية في كل إمارة أو من ينوب عنها، هم الشركاء الرئيسيون في متابعة تنفيذ السياسة الوطنية لتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فيما يتضمن الشركاء الداعمون، كافة الوزارات والهيئات والمؤسسات الاتحادية والمحلية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة.

وتتولى المؤسسات ذات العلاقة وضع خطط تشغيلية كل ثلاث سنوات واعتمادها ضمن خططها الإستراتيجية، ويتم اعتماد الخطط والبرامج الموضوعية من قبل مجلس الوزراء والمجالس التنفيذية في كل إمارة، ويقوم الاتحاد النسائي العام بعقد اجتماعات دورية مع المؤسسات المعنية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطط، واقتراح التعديلات إذا تطلب الأمر ذلك لضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.